

جامعة قاصدي مرباح . ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية المؤسسة

بعنوان:

أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على
ممارسة سياسة إدارة الأرباح
دراسة قياسية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة ببورصة
عمان خلال الفترة (2013-2017)

من إعداد الطالبة: بن عريمة حورية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

(2019-06-30)

أمام اللجنة المتكونة من السادة:

رئيسا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	أستاذ مساعد أ	الأستاذ /مخرمش عبلة
مقررا مشرفا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	أستاذ محاضر ب	الأستاذة / زغود تبر
مناقشا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	أستاذ محاضر أ	الأستاذ / دادن عبد الغفور

السنة الجامعية 2018/2019

إهداء

إليك أنت يا فرحتي وقرّة عيني وسعادة قلبي

إلى أحلى ثلاث حروف نطقها لساني وعشقها قلبي فيها حنان وفي قربها راحة وأمان

وأول من رفعت همي فكانت هي المشرقة

إلى أغلى الناس إليك " أمي "

إليك يا صاحب الكف الحنون والصدر الدافئ

إليك من سقيتني من شبابك حب العمل والمثابرة لأتمتع بظلال النجاح

لك يا أبي حفظك الله وأطال في عمرك

إلى من أتقاسم معهم المحبة أسرية إخوتي وعائلتي:

خلود، عبد الرزاق، تقي الدين، إلهام، راوية، هناء

أرجو من الله العليّ القدير أن يوفقنا لما فيه خيرنا وصلاح أمرنا واستقامة نهجنا أنه قريب مجيب

الدعاء

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه والله الحمد أولا وأخيرا

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

بعد فضا الله عز وجل يقتضي الواجب من باب الاعتراف بالجميل

أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص بكل من ساهم من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل

وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة "تبر زغود" صاحبة العطاء فجزاها الله عنا كل خير ونفع بها كل طالب علم ومعرفة

كما لا ننسى المساعدة التي قدمت لي من طرف صديقتي الغالية "برجي صليحة" حفظها الله ورعاها

شكر ممزوج بالدعاء والاستغفار لكل أساتذتي الأوفياء أدامهم الله ذخرا لنا

وشكرا للجميع

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على ممارسة سياسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة (2013-2017)، حيث تتمثل متغيرات الدراسة المتعلقة بهيكل الملكية في : نسبة تركيز الملكية والملكية الإدارية، وأما المتغيرات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة فتمثلت في: حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، والعينة متكونة من 20 شركة صناعية مدرجة في السوق Eviews9. بيانات بانل وبلاستعانة ببرنامج وذلك بالاعتماد على نموذج

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن متغيرات هيكل الملكية المتمثلة في نسبة تركيز الملكية والملكية الإدارية هما الأكثر تأثيراً على ممارسة سياسة إدارة الأرباح في الشركات الأردنية، في حين لم يكن لخصائص مجلس الإدارة أي تأثير على ممارسة سياسة إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: هيكل الملكية، خصائص مجلس الإدارة، إدارة الأرباح، بورصة عمان.

Abstract:

The study aims at influencing the structure of ownership and the characteristics of the Board of Directors on the practice of profit management Policy in companies listed on the Amman Stock Exchange during the period (2013-2017), The study variables related to ownership structure (administrative ownership and ownership ratio), As well as the variables related to the characteristics of the Board of Directors (size of the Board of Directors, the Board of Directors Independence, duplication of the Board of Directors, Number of meetings) The sample consists of 20 companies listed on the market. The multiple linear regression model and the program Eviews9.

ownership structure of ownership and administrative ownership is the most influential effect of the profit management policy in Jordanian companies, while the characteristics of the board of directors did not have an impact on profit management policy.

Keywords: Property Structure, Board of Directors Properties, Profit Management, Amman Stock Exchange.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الإختصارات
X	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول: الأسس النظرية والتطبيقية لتأثير هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على ممارسة سياسة إدارة الأرباح	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الأسس النظرية لحوكمة الشركات وسياسة إدارة الأرباح
15	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
19	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لتأثير هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على ممارسة سياسة إدارة الأرباح	
21	تمهيد
22	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
26	المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها
35	خلاصة الفصل
36	خاتمة
40	قائمة المراجع
44	قائمة الملاحق
50	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
25	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	(1-2)
25	نتائج تقدير نماذج بيانات بانل	(2-2)
26	نتائج اختبار Hsiao للتجانس بالنسبة للمتغير إدارة الأرباح	(3-2)
26	اختبار فيشر	(4-2)
28	تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى شبه المعممة	(5-2)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
23	متغيرات الدراسة	(1-2)
32	المقارنة القيم الفعلية والمقدرة لمؤشر العائد على الأصول للشركات محل الدراسة	(2-2)
32	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(3-2)

قائمة الاختصارات:

الاسم	الرمز
إجمالي أصول الشركة	A
التدفق النقدي التشغيلي	CFO
النتيجة الصافية	NI
المستحقات الكلية	TACC
التغير في رقم الأعمال	REV
التغير في رصيد العملاء	REC
المستحقات الاختيارية	DACC
العقارات والممتلكات والآلات	PPE
مضاعف لاغرانج	LM
دربن واطسون	DW
المستحقات غير الاختيارية	NDACC

قائمة الملاحق

الصفحة	البيان	الرقم
46	عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان قطاع الصناعة	1
47	نتائج لاغرانج LM	2
47	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء	3
48	اختبار الارتباط الآني بين الأخطاء	4
48	اختبار ثبات تباين الأخطاء	5
49	نتائج العلاقة بين إدارة الأرباح وخصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية	6

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة سلسلة من الفضائح المحاسبية نتيجة للأزمات المالية والانهيارات التي تعرضت لها الكثير من الشركات العالمية ولا سيما الشركات الكبرى والمدرجة في أسواق رأس المال كشركة Enron وWorldcom نتيجة تلاعبها بتقاريرها المالية، وعليه حدثت تغيرات واسعة في مهنة المحاسبة والرقابة، فمن ناحية أدت تلك التلاعبات إلى ظهور العديد من التسميات لها نذكر منها: تمهيد الدخل - إدارة الأرباح - المحاسبة الاحتياطية....، ومن ناحية أخرى إلى افتقاد الثقة في الأسواق وانصراف المستثمرين عنها نتيجة فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للعديد من المؤسسات.

وفي ظل هذا الواقع سارعت كثير من المؤسسات الدولية والمنظمات المهنية في العديد من الدول للسعي إلى تحقيق رقابة فعالة على إدارة المؤسسات وتحقيق مصالح كافة الأطراف المتعاملة مع هذه المؤسسات لاستعادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية للمؤسسات وفي الأسواق المالية، ومن هنا بدأ الاهتمام بتوجيه الأنظار نحو الدعوة لفعاليات منظومة الرقابة على المؤسسات، ولم تعد حوكمة المؤسسات مجرد أسلوب أخلاقي بل أصبحت عملياً يتم التأكد من خلالها على حسن تسيير وإدارة هذه المؤسسات، وذلك بتطبيق مجموعة من الآليات الداخلية كهيكل الملكية ومجلس الإدارة والآليات الخارجية الموضوعية، والتي من شأنها اكتشاف الحد من ممارسات المحاسبة الاحتياطية وإضفاء مصداقية على القوائم المالية الختامية للشركات مما يزيد من النمو الاقتصادي للدولة ويزيد من حجم عمليات البورصة.

إشكالية البحث:

وبناءً على ما سبق تتضح معالم إشكالية البحث والتي تتمحور حول السؤال التالي:

ما مدى تأثير هيكل الملكية وخصائص مجلس إدارة على ممارسة سياسة إدارة الأرباح للشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان خلال الفترة 2013-2017؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- * هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركيز الملكية وإدارة الأرباح؟
- * هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح؟
- * هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح؟
- * هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح؟
- * هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي وإدارة الأرباح؟
- * هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وإدارة الأرباح؟

فرضيات البحث:

سوف نقوم بصياغة فرضيات كإجابات مؤقتة عن الأسئلة الفرعية:

- نفترض وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين تركيز الملكية وإدارة الأرباح للشركات محل الدراسة.
- نفترض وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح للشركات محل الدراسة.
- نفترض وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح للشركات محل الدراسة.
- نفترض وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح للشركات محل الدراسة.
- نفترض وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي وإدارة الأرباح للشركات محل الدراسة.
- نفترض وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وإدارة الأرباح للشركات محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

تبرز أهم أسباب اختيار الدراسة في النقاط التالية:

- أنه من مواضيع الجدية بالاهتمام والبحث نظرا لما حظي به من اهتمامات الباحثين؛
- يلقي هذا الموضوع اهتماما كبيرا نظرا لتماشيه مع مجال التخصص؛
- السعي إلى التحكم في التقنيات والطرق القياسية المالية؛

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة، كأحد الآليات الداخلية الهامة لحوكمة الشركات على ممارسة سياسة إدارة الأرباح لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- توضيح المفاهيم الأساسية لهيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة.
- توضيح المفاهيم الأساسية لإدارة الأرباح.
- تحديد مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لسياسة إدارة الأرباح.
- توضيح العلاقة بين إدارة الأرباح وهيكل الملكية وأيضا خصائص مجلس الإدارة وفقا لما ورد في نتائج بعض الدراسات السابقة.
- التعرف على النموذج المستخدم للكشف عن ممارسات سياسة إدارة الأرباح.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال فحص مدى تأثير تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسة سياسة إدارة الأرباح والرفع من مصداقية التقارير المالية، وتبرز أيضا دور حوكمة الشركات لكل الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة وخطورة ممارسات إدارة الأرباح، حيث يعد موضوع الدراسة من المواضيع الهامة في مجال المالية والمحاسبة وقد أثار جدلا كبيرا في الآونة الأخيرة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت الدراسة على عينة مكونة من 20 شركة صناعية مدرجة ببورصة عمان.

الحدود الزمانية: الدراسة سوف تجرى خلال الفترة 2013-2017، وذلك بالاعتماد على التقارير السنوية لمجلس إدارة هذه الشركات وعلى القوائم المالية خلال هذه الفترة المنشورة على الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

منهج الدراسة:

من أجل دراسة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال الإلمام بكل المفاهيم الخاصة بحوكمة الشركات وآلياتها وقياس إدارة الأرباح وكذا الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد استخدمنا أسلوب دراسة الحالة من خلال إجراء دراسة قياسية لأثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على ممارسة سياسة إدارة الأرباح لعينة من الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان، وذلك بتطبيق الأدوات الاقتصادية القياسي الكمية حيث تم الاعتماد على بناء نموذج بيانات بانل باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.

صعوبات الدراسة:

- من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث:
- صعوبة في الجانب التطبيقي بسبب عدم التمكن من أدوات التحليل القياسي.
 - نقص الكتب والمراجع المتعلقة بموضوع بحثنا في مكتبة الجامعة.
 - ضيق الوقت الممنوح لإعداد البحث.

هيكل البحث:

لإجابة على إشكالية الدراسة، ولتحقيق أهدافها مع المحافظة على الالتزام بطريقة IMRAD، اقتضت الضرورة تناول الموضوع في فصلين إثنيين، سبقتهم مقدمة لتنتهي الدراسة بخاتمة، تمثلت فصول هذه الدراسة في:

الفصل الأول: وهو الفصل المتعلق بالجانب النظري لهذه الدراسة، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، خصص المبحث الأول لعرض الأسس النظرية لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح، أما المبحث الثاني نتطرق لعرض وتقييم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة؛

الفصل الثاني: وهو الفصل المتعلق بالجانب التطبيقي من الدراسة، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، خصص المبحث الأول لعرض الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول

الأسس النظرية والتطبيقية لتأثير

هيكل الملكية وخصائص مجلس

الإدارة على سياسة إدارة الأرباح

تمهيد:

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات خلال السنوات الأخيرة نتيجة للازمات المالية والانهيارات التي تعرضت لها الكثير من الشركات العالمية ولا سيما الشركات الكبرى والمدرجة في أسواق راس المال، نظرا لما لها من أهمية في حماية مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة وتعظيم أداء الشركات وتحسين فرص الوصول إلى أسواق راس المال، لذلك استدعى الأمر الاهتمام بآلياتها التي تهدف إلى تخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة وبالتالي حماية حقوقهم وتعظيم قيمة الشركة وتحسين الأداء المالي لها.

ولتناول ما سبق بشيء من التفصيل قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: أسس النظرية لحوكمة الشركات وسياسة إدارة الأرباح.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الأسس النظرية لحوكمة الشركات وسياسة إدارة الأرباح

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم حوكمة الشركات وسياسة إدارة الأرباح

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

يعتبر الفساد في عالم الأعمال اليوم من أخطر المشكلات التي تعترض الشركات، واتباع إدارتها طرق ومداخل معينة لإدارة الأرباح وفقا للأهداف والدوافع التي ترغب في تحقيقها من جراء ذلك لهذا زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة، حيث أصبح له نتائج مالية وغير مالية وخيمة على معظم الشركات وفي كل القطاعات دون استثناء، مما لا شك فيه أن الحوكمة أصبحت تحتل أهمية كبيرة على مستوى العالم الآن، ولقد زاد الحديث مؤخرا عن حوكمة الشركات ودورها في تحسين الأداء الاقتصادي والاستثماري والمالي وبرز ضرورة تطبيقها ومتابعة أنظمتها في أغلب الإدارات لضمان حقوق المساهمين والمستثمرين والمجتمع.

أولا: مفهوم حوكمة الشركات:

يتداخل مفهوم حوكمة الشركات في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، وهو الامر الذي يؤثر على مجتمع الاقتصاد ككل، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين لمفهوم حوكمة الشركات، وعليه هناك العديد من التعريفات نذكر منها:

- عرفها منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية **OECD** بأنها مجموعة من العلاقات بين الإدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، وتوفر الإطار الذي من خلاله يتم وضع أهداف المنظمة وأدائها التي يتم بها تنفيذ هذه الأهداف وتحديد مستوى الأداء المطلوب.¹
- كما عرفها **مجمع المدققين الداخليين الأمريكي IIA** بأنها العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر الوحدة الاقتصادية والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم المنشأة.²
- أيضا عرفها **كادبوري** على أنها: النظام الذي تدار وتراقب المؤسسات، مجالس الإدارة مسؤولة عن حوكمة مؤسساتها، ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه. إن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الاستراتيجية للشركة، وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف، ومراقبة إدارة العمل، ورفع التقارير للمساهمين أثناء فترة ولايتهم والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح، ويعمل لمصلحة المساهمين أعضاء الجمعية العامة. كما تقوم حوكمة الشركات

¹ جاحدو رضا، مايو عبد الله، تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 7-8 ديسمبر 2010، ص2.

² بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، ملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب -البلدية، الجزائر، خلال الفترة 18-19 ماي 2011، ص6.

بالحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وأهداف الأفراد والمجتمع، فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل.¹

ثانياً: أهمية حوكمة الشركات

تظهر أهمية حوكمة الشركات فيما يلي²:

- 1- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
- 2- تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة، بدء من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها.
- 3- تفادي وجود أخطاء عمدية أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليبه إلى أدنى قدر، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة.
- 4- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية وتحقيق فاعلية وربط الإنفاق بالإنتاج.
- 5- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.
- 6- ضمان أعلى قدر من فاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأي ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

ثالثاً: أهداف حوكمة الشركات

يمكن تلخيص أهم أهداف حوكمة الشركات في النقاط التالية³:

- 1- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- 2- تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة وضمان اتخاذ القرارات الريح أو السيطرة بناء على أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
- 3- تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخصخصة، وضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، وبالتالي إتاحة المزيد من الفرص العمل وزيادة التنمية الاقتصادية.
- 4- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.
- 5- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.

¹ جون سوليفان، الدليل السابع لحوكمة الشركات، مؤسسة التمويل الدولي، واشنطن، 2009، ص 9-10.

² أشرف حنا مبخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، أيام 24-26 سبتمبر 2005، ص 83.

³ محمد هادي العدناني، تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في العراق، المؤتمر الثاني: القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، الجامعة الأردنية، الأردن، أيام 14-15 أبريل 2009، ص 10.

- 6- تحسين الكفاءات الاقتصادية للشركة.
- 7- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
- 8- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمين ممثلة في الجمعية العامة للشركة.
- 9- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

رابعاً: آليات حوكمة الشركات

نشأت آليات حوكمة الشركات بسبب مشكلات الوكالة الناتجة عن انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة، ويمكن تعريف آليات حوكمة الشركات بأنها:

" مجموعة الممارسات التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات التي تحدد طبيعة العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح كافة، والتي تضمن للشركة إدارة سليمة ومستقرة وبقاءها في بيئة الأعمال".

وقد تم تقسيم آليات حوكمة الشركات تقسيمها إلى صنفين من الآليات لحل التعارض بين المدراء والمالكين وبين حملة الأسهم الكبار وحملة أقلية الأسهم وهما: الآليات الداخلية والآليات الخارجية.

❖ الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

وتتمثل أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في:

1- مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة أحد آليات الهامة الحاكمة لأداء المديرين في الشركات من وجهة نظر حملة الأسهم، وذلك لانتخابه من قبلهم بشكل مباشر. ويتولى مجلس الإدارة مهمة الرقابة على أداء المديرين للحد من سلوكهم غير المرغوب ووضع استراتيجيات الشركة التي تهدف إلى تعظيم الأرباح. ولكي يستطيع مجلس الإدارة أن يؤدي مهامه على الوجه الأكمل، ترى الأدبيات ضرورة توافر فيه الخصائص التالية:

أ- حجم مجلس الإدارة

أشارت الدراسات إلى انه من الحكمة الاهتمام بعدد أعضاء مجلس الإدارة وجعله لا يتجاوز تسعة أفراد، في أحسن الأحوال وذلك انطلاقاً من فكرة أن المجالس الكبيرة الحجم غالباً ما تتصف بصعوبة الاتصال وتدني سرعة إنجاز المهام وانخفاض فاعلية القرارات المتخذة من قبله، وقد أشار إلى ذلك (Jensen 1993) بقوله عندما يكون مجلس الإدارة صغير سيعمل على

الفصل الأول: الأسس النظرية والتطبيقية لتأثير هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على سياسية إدارة الأرباح

تحسين الأداء بينما عندما يتجاوز عدد المجلس (7) أو (8) أشخاص ستكون احتمالية عمله بكفاءة وفاعلية أقل¹، وقد تبينت نتائج الدراسات الميدانية التي اختبرت أثر حجم مجلس الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح فبينما وجد كل من Beasley (1996) و Klein (2002) و (2003)، أن مجلس الإدارة الكبير يقدم منفعة للشركة من خلال تنوع خبرات أعضائه وقدراتهم على التعامل مع البيئة بشكل أفضل وبالتالي هناك علاقة ارتباط إيجابية بين حجم مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح، حيث وجد أولئك الباحثين ان احتمالية تعرض القوائم المالية إلى ممارسات إدارة الأرباح تكون اقل كلما كبر حجم مجلس الإدارة.

ب- استقلالية مجلس الإدارة:

يعتقد الباحثان (Davidson and DaDalf Xie 2003) أنها أكثر أهمية من حجم مجلس الإدارة في مجال التأثير على فاعلية المجلس الإشرافية والرقابية للحد من قدرة المديرين على التصرف بما يخدم مصلحتهم الذاتية وتجنسد خاصية الاستقلالية من خلال البعدين الآتيين:

البعد الأول: انضمام أعضاء غير تنفيذيين والخارجيين إلى مجلس الإدارة

والمناطق وراء هذا البعد هو أنه الأعضاء الخارجيين غالباً ما يكونون أكثر حرصاً من المديرين التنفيذيين على حقوق حملة الأسهم وذلك انطلاقاً من سعيهم الحثيث إلى تحسين سمعتهم المهنية فيما يتعلق بقدراتهم وخبراتهم في الرقابة على القرارات الإدارية وقد أظهرت العديد من الدراسات أهمية استقلالية مجلس الإدارة الأرباح في ضبط ممارسات إدارة الأرباح الانتهازية للإدارة إذ بين (Chtourou Bedard and Courtran 2001) أن ممارسات إدارة الأرباح المؤدية إلى زيادة في صافي الربح تكون أقل في الشركات التي يتضمن مجلس إدارتها على أعضاء خارجيين.

البعد الثاني: فصل الأدوار الرئيسية بين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

حيث ينظر المساهمون الفاعلون وكذلك المعنيين بالحوكمة إلى هذا البعد على انه وسيلة فاعلة لخفض تكاليف الوكالة وتحسين الأداء وذلك لخضوع أداء المديرين لرقابة رئيس مجلس الإدارة وأعضائه، مما يدفع بالمديرين إلى تحسين أدائهم والارتقاء به إلى أهداف حملة الأسهم وذلك لضمان بقائهم واستمرارهم في الوظيفة والحصول على المكافآت المتفق عليها² وهو العكس حال دمج الدورين، أن دمج دور المدير العام بدور رئيس مجلس الإدارة سيجعل الشركة تحت إدارة الشخص الواحد، وسيسمح هذا الوضع لذلك الشخص السيطرة على المعلومات المتاحة عن أنشطة الشركة ويقدمها إلى أعضاء مجلس الإدارة بالطريقة التي يراها مناسبة ومتفقة مع أهدافه، مما يضعف دور المجلس وفاعليته في الرقابة على المديرين ويزيد من اثر عدم تماثل المعلومات.

¹ -Jensen, M.G., The Modern Industrial Revolution, Exit and the Failure of Internal Control Systems, The Journal of Finance, vol. 48, 1993, pp. 831-880.

²Bergs Tresser, D. and T .Philippon, **CEO Incentives and Earning Management**, Journal of Financial Economics, Vol. 80, 2006, pp 511-529.

ت- اجتماعات مجلس الإدارة

إلى جانب استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، يعتبر نشاط المجلس من العوامل التي تحسن من جودة التقارير المالية، فالمديرين الذين يجتمعون بشكل غير متكرر هم أقل قدرة على أداء وظيفة الرقابة بشكل فعال.¹

2- تركيز الملكية

يعد تركيز الملكية أحد آليات حوكمة الشركات التي نالت أهمية كبيرة بسبب زيادة مطالبات حملة الأسهم واهتمامهم بتبني آليات الحوكمة الجيدة من أجل السيطرة على القرارات الإدارية.

ويتحدد تركيز الملكية بعدد حملة الأسهم الكبار ونسبة الأسهم التي يمتلكونها فحملة الأسهم الكبار يمتلكون على الأقل نسبة 5% من أسهم الشركة المصدرة، ومن مفهوم تركيز الملكية نلاحظ أنه يتحدد بعنصرين رئيسيين هما²:

1- عدد حملة الأسهم الكبار.

2- النسبة المئوية للأسهم التي يمتلكها هؤلاء حملة الأسهم من مجموع الأسهم.

3- الملكية الإدارية

تنشأ الملكية الإدارية عند تملك الإدارة لجزء من أسهم الشركة أو وجود مساهمين في مناصب تنفيذية داخل الشركة، وتشير بعض الآراء إلى أن تعظيم الملكية الإدارية في إطار نظرية الوكالة يؤدي إلى توافق أكبر في المصالح **Convergence of Interests** ما بين الإدارة وحملة الأسهم الخارجيين وهو الأمر الذي يخفف إمكانية المبالغة بالأرباح بسبب التفكير المستقبلي طويل الأجل للمدراء أصحاب الأسهم، وهو ما ينعكس إيجابياً على قيمة الشركة السوقية، وتنتج الملكية الإدارية عن كون المدراء من المؤسسين، أو من خلال التعويضات الإدارية المرتبطة بالملكية على شكل الأسهم، وعادة يحافظ أصحاب الملكية الإدارية على ملكياتهم لفترات طويلة للحفاظ على سمعتهم وكمؤشر لأدائهم الإيجابي مما ينعكس إيجاباً على مؤشرات أداء الشركة في السوق.³

❖ الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط الهائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، ومن أهم هذه الآليات ما يأتي⁴:

¹ حمزة بوسنة، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص 80-81

²Hitt, A. &Others, **strategic Management: Competitiveness llobalization, South- Western College Publishing**, 5th ed. 2003.p315

³محمد سالم دخان، أثر محددات هيكل الملكية في أداء الشركات المساهمة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،

جامعة تشرين، سوريا، المجلد 40، العدد5، 2018، ص 34.

⁴Wikipedia· the Free Encyclpedia·**CorporateGovernance**·www.en.wikipedia.org/wiki/Corporate-governance, 2007, p.7.

1- التدقيق الخارجي:

يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، وليس مقبوليتها فقط. ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، يرى Abbot and Pazker إن لجان التدقيق المستقلة والنشطة سوف تطلي تدقيقا ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة.¹

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحكومة جيدة للشركات المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) على أن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحكومة في الإشراف، التبصر، الحكمة. ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات المملوكة للدولة تعمل ما هو مفروض أن تعمله ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد الإداري والمالي. أما التبصر فإنه يساعد متخذي القرارات، وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات، العمليات والنتائج. وأخيرا تحدد الحكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة. ولايجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المدققون الخارجيون التدقيق المالي، وتدقيق الأداء، والتحقق والخدمات الاستشارية.²

2- الإندماجات والاكْتساب:

بين كل من (John and Kedia,2003) أن الاكْتساب آلية مهمة من آليات الحكومة، ومن دونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، أما في الشركات المملوكة للدولة يجب أن تبقى الدولة بحاجة إلى أن تتأكد من عدم الإضرار بحقوقها كمالك للأسهم جراء القرارات المهمة التي تتخذها الإدارات.³

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لسياسة إدارة الأرباح

منذ نشأة المحاسبة فإن صافي الربح يعتبر هو الأساس أو المؤشر الذي يستخدم لقياس أداء الشركات أو أداء إدارات تلك الشركات، ورغم الانتقادات المتعددة التي تعرض لها صافي الربح وما تلاه من تطور في الطرق والأساليب المختلفة لقياس الربح مثل استخدام القيمة المضافة أو الأساس النقدي أو مقياس الأداء المتوازن، إلا أنه ما زالت مختلف الفئات ذات العلاقة بالشركات تعتبر أن صافي الربح هو المؤشر الرئيسي الذي يعتمدون عليه عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الحالية والمستقبلية، هذا بالإضافة إلى أن درجة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات تعتمد أساسا على مدى التغيرات في صافي الربح خلال السنوات المالية المتتالية.

¹Abbott, L.G. and Parker, S. Auditor Selection and Audit Committee Characteristics, Auditing: A Journal of Practices and Theory Vol. 19, 2000, p.47.

²The Institute of Auditors (IIA), the Role of Auditing in Public Sector Governance, 2006. Thiaa.org, p3.

³إسماعيل رومي، نموذج مقترح لحكومة الشركات باستخدام نظم المعلومات، المؤتمر العلمي الدولي الأول في الاتجاهات الحديثة في الأعمال جامعة عمان العربية-عمان، الأردن، أفريل 2016، ص13.

أولاً: مفهوم إدارة الأرباح:

إن موضوع إدارة الأرباح ينظر له من زاويتين مختلفتين، الأولى تتمثل بأهمية الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإن أي ممارسة أو تطبيق خلاف ذلك انتهاك وتحايل على هذه المبادئ ويدخل في مجال الاحتيال والتلاعب، الهدف منه تضليل المستخدمين من خلال التلاعب بأرقام نتائج الأعمال والمركز المالي وهو ما ينعكس سلباً في المدى البعيد وهؤلاء المعارضون لفكرة إدارة الأرباح والذين يستشهدون بالأزمات المالية لكبرى الشركات في العالم وإفلاس هذه الشركات مثل شركة انرون للطاقة وآثر اندرسون لتدقيق الحسابات بسبب ممارسات إدارة الأرباح، أما الزاوية الثانية فهي زاوية المؤيدين لفكرة إدارة الأرباح حيث يعتقد هؤلاء بان إدارة الأرباح هي عبارة عن ممارسات ذكية من قبل المحاسبين، وادارات الشركات تهدف الى تحميل الدخل والمركز المالي ولا تعد حرقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية، إذ يستخدم المحاسبون والإدارات ذكائهم في اختيار أفضل الطرق والتطبيقات للوصول الى أفضل صور الدخل والمركز المالي.¹

لقد قدمت العديد من التعاريف لإدارة الأرباح نذكر منها:

- ◀ تعريف schipper (1989) "على أنها تدخل معتمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بنية تحقيق بعض المكاسب الخاصة".²
- ◀ تعريف Healy Wahlen فإن " إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي في إعداد البيانات المالية، وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل البيانات المالية، إما بتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو لإبرام تعاقدت باستخدام الأرقام المحاسبية".³
- ◀ تعريف Partha (2003) يقصد بإدارة الأرباح أنها " التحريف المتعمد للأرباح " الأمر الذي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في ظل التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل مجرد التعديل على الأرباح.
- ◀ كما تعريفها بأنها " التخطيط المدروس من قبل إدارة منظمات الأعمال، للاستفادة من الطرق والبدائل أو السياسات المحاسبية المتعددة، أو التحكم في بعض العمليات للوصول إلى مستوى محدد من الأرباح الحالية والمستقبلية لتحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة".⁴

¹المرياني مجيد عبد الحميد هاتف، وآخرون، إدارة الأرباح وعلاقتها بالأسهم دراسة تطبيقية على عينة الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد الرابع، ديسمبر 2005، ص 15.

²schipper·k.(1989). **Commentary on Earnings Management** .Accounting Horizons, (Décembre). Vol, 3. No, 4. Pp: 91-102.

³Healy, P. And j. Wahlen, (1999). **"Areview Of The Earnings Management Literature And Its Implications For Standard Setting"**. Accounting Horizons, (Décembre), Vol, 13 No ,4. Pp.365-38.

⁴خليل محمد أحمد إبراهيم، القياس المحاسبي لممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال وسبل معالجتها: دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 52، العدد الأول، ديسمبر 2011، ص 53-105.

ثانياً: دوافع إدارة الأرباح

لأي ممارسة من ممارسات الحياة العملية دوافع معينة تعمل كمرشد لتحقيق بعض الأهداف المرجوة لتلك الممارسة، وهذا يطبق تماماً على ممارسة إدارة الأرباح حيث عندما يكون لدى المديرين دوافع معينة لتحقيق أهداف مسبقة، وبناء على ما سبق فإن الاعتراف بوجود ظاهرة إدارة الأرباح متفق عليه، ولكن هناك جدلاً حول الدوافع المتعلقة بهذه الظاهرة والذي أدى إلى الخلط بين ما يمكن اعتباره دافعاً أو أداءاً لممارسة إدارة الأرباح.

ويمكن استعراض بعض الدوافع:

أ- الدوافع الإدارية وخطط المكافآت

ينظر لخطط المكافآت على أنها أحد أهم الدوافع الأساسية لإدارة الأرباح، وتمثل خطط المنشأة في عقود حوافز المديرين، فإن المديرين من المرجح أن يقوموا بإدارة الأرباح من خلال تحويل جزء من الأرباح الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية وذلك لتعظيم مكافآتهم في الفترة الحالية، ويمكن للمديرين تحقيق ذلك من خلال الاختيار من بين السياسات المحاسبية تلك التي يترتب عليها نقل أو تحويل جزء من أرباح الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية، كما أن عقود حوافز ومكافآت الإدارة تعتمد على الأرقام المحاسبية حيث يمثل ذلك دافعاً لإدارة تعديل الأرباح بما يتوافق مع أهدافها، وذلك عن طريق إدارة الأرباح وبالتالي التأثير على مكافآتهم سواء في الفترة الحالية أو الفترات المستقبلية¹.

ب- الدوافع السياسية

تشمل الدوافع السياسية لإدارة الأرباح الرغبة في تقليص تكلفة الالتزام باللوائح والقوانين الحكومية، أو زيادة العائد نتيجة الإذعان لتلك اللوائح والقوانين فقد قام Watts and Zimmerman بصياغة ما يسمى بفرضية التكلفة السياسية والتي تركز بشكل أساسي على وجود دافع قوي لدى الشركات التي تواجه احتمال لتدخل الجهات الحكومية أن تمارس إدارة الأرباح بالعمل على تقليل الدخل بهدف تجنب التكاليف المرتبطة بهذا التدخل².

¹ النبل هبة عمر محمد، أثر إدارة الأرباح على الأسعار الوقتية للسهم - دراسة اختيارية على الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية -، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص 15-16.

² محمد رجب محمود بدر، دور المقياس المتوازن للأداء في ترشيد أداء إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 53

ت- الدوافع التعاقدية وشروط المديونية¹

تخلق هذه الاتفاقات حافزا للمديرين لإدارة الأرباح، فعلى سبيل المثال تتضمن عقود الديون بعض التعهدات التي يجب أن يلتزم بها المقترض خلال فترة التعاقد، وإذا تم مخالفة هذه التعهدات فان الشركة ستتحمل تكلفة عالية تتمثل في الجزاءات من التعرض للمساءلة القضائية.

وفقا لنظرية الإيجابية للمحاسبة، من المتوقع أن يختار المديرون السياسات المحاسبية التي تزيد من قيم الربح الموضح عنه للسنة الحالية بهدف تخفيض احتمالات مخالفة الشروط التعاقدية على الأرقام المحاسبية، وذلك خاصة للشركات التي تكون في وضع يقترب من مخالفة الشروط التعاقدية للدين (Watts & Zimmerman) ووفقا لذلك فمن المتوقع أن يقوم المديرين بإدارة الأرباح من الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية.

كلما زادت نسبة المديونية للوحدة الاقتصادية كلما زادت القيود على حركة الإدارة وتتضمن شروط المديونية وضع قيود على التوزيعات وشراء الأسهم والمحافظة على مستوى معين لرأس المال العامل، كما تفرض شروط المديونية قيود على أنشطة الاندماج والاستثمارات في وحدات أخرى، أو عدم الالتزام بديون جديدة.

ث- الدوافع المتعلقة بتوقعات وتقييم السوق المالي

إن استخدام السائد للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين للمساعدة في تقييم الأسهم، ويمكن أن يولد دافعا أو حافزا للمديرين للتلاعب بالأرباح، وذلك محاولة منهم للتأثير على أداء سعر السهم في المدى القصير، ولقد أظهرت بعض توقعات المستثمرين والمحللين الماليين أو الإدارة².

ثالثا: طرق ممارسات إدارة الأرباح:

بين Scott and Pitman (2005) أن الإدارة عندما تلجأ إلى إدارة الأرباح فإنها تستند إلى المبررات الآتية³:

- أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء عامة أو خاصة بالنشاط التجاري.
- أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- أنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها.

¹ محمد حسن عوض مقلد، النظرية الإيجابية للمحاسبة وتفسيراتها لدوافع الإدارة تجاه بدائل الاختيار المحاسبي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2010، ص 13.

² محمد رجب محمود بدر، مرجع سبق ذكره، ص 52.

³ جاسم محمد محمود، محمد أسعد منشد، انعكاسات القواعد المحاسبية على إدارة الأرباح، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، العدد 5، 2011، ص 452.

إن إدارة الأرباح لها دلالة للعديد من الاستراتيجيات والأساليب التي تتبعها الإدارة فيها، والتي من شأنها التأثير على المعلومات المحاسبية من جانبي الشكل والمضمون وبشكل خاص عند إعداد البيانات المالية بالصورة التي تراها مناسبة وبدرجات مختلفة، ويختلف الأسلوب الذي تتبعه الإدارة باختلاف نوع القرار المتخذ من قبلها ووفق الأهداف المحددة بشكل مسبق.

وتوجد طريقتين لإدارة الأرباح هما¹:

1- إدارة الأرباح باستخدام حسابات الاستحقاق

يقوم هذا الأسلوب بالتأثير على عملية إعداد التقارير المالية من خلال حسابات الاستحقاق، وتمثل حسابات الاستحقاق الجزء غير النقدي الظاهر في قائمة الدخل والنتائج عن تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة، وهذا الجزء يمثل مجالا واسعا أمام الإدارة لإدارة الأرباح من خلال استغلال الاختيار أو المرونة المتاحة في معايير المحاسبة لتحديد قيم عناصر حسابات الاستحقاق، وركزت الدراسات المتعلقة بهذا الأسلوب على قيمة حسابات الاستحقاق غير المتوقعة (unexpectedaccruals) باعتبارها تمثل إدارة الأرباح وقدمت هذه الدراسات الكثير من آليات تحديدها.

2- إدارة الأرباح من خلال التلاعب في الأنشطة الفعلية

يعني إدارة الأرباح من خلال التلاعب في الأنشطة الفعلية الخروج عن ممارسات التشغيل العادية بغرض تضليل بعض أصحاب المصالح نحو أن يعتقدوا أهدافا معينة تحتويها القوائم المالية قد تحققت في ظل ظروف تشغيل عادية وهي في الحقيقة ليست عادية، وهذا الخروج عن ممارسات التشغيل الفعلية لا يكون بغرض المساهمة في تحقيق أهداف الشركة أو زيادة قيمتها، وإنما يمكن المديرين من تحقيق أهداف التقارير المالية بشكل غير صحيح، وتمثل القرارات المستخدمة في التلاعب في الأنشطة الفعلية قرارات مثالية محتملة في ظل الظروف الاقتصادية محددة، ولكن قيام الإدارة باتخاذ هذه القرارات بشكل موسع أكبر مما تسمح به الظروف الاقتصادية العادية بغرض تعديل الأرباح، فإنهم يكونوا قد مارسوا إدارة الأرباح من خلال التلاعب في الأنشطة الفعلية.

رابعا: نماذج قياس وتقدير إدارة الأرباح:

بعد اكتشاف العلاقة بين إدارة الاستحقاق وإدارة الأرباح، اتجهت الأنظار الباحثين نحو التدفقات النقدية لعلهم يجدون فيها ما يقودهم لتلك الممارسات، واعتمدوا في ذلك على مفهوم المستحقات عن مجموع الإيرادات والمصاريف المسجلة في قائمة الدخل والتي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط، ويشير كلا من Ronen and Yaari (2008) إلى أن المستحقات تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات و الأحداث التي تقوم

¹حميدة محمد عبد المجيد محمد، نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح، الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، المجلد 32، العدد الأول، 2012، ص 10-11.

الفصل الأول: الأسس النظرية والتطبيقية لتأثير هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على سياسية إدارة الأرباح

بما المنشأة خلال فترة معينة، وتتكون المستحقات الكلية من نوعين المستحقات، المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية، بحيث أن¹:

$$\text{المستحقات الكلية} = \text{المستحقات الاختيارية} + \text{المستحقات غير الاختيارية}.$$

ويمكن التعبير عن هذه المعادلة كما يلي:

$$\boxed{TAC_{it} = NDAC_{it} + DAC_{it}}$$

بحيث:

◀ $TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

◀ $NDAC_{i,t}$: المستحقات غير اختيارية للشركة (i) في السنة (t).

◀ $DAC_{i,t}$: المستحقات الاختيارية للشركة (i) في السنة (t).

وبالرغم من الصعوبة التي تكتنف عملية قياس إدارة الأرباح، إلى أن المتبع للأدب المحاسبي في هذا المجال يلاحظ ظهور

بعض المحاولات التي قدمت بهدف القياس التقريبي لتلك الظاهرة، زمن بين أشهر النماذج التي طرحت لقياس إدارة الأرباح:

1. نموذج Jones سنة (1991)²:

اقترح Jones (1991) نموذجًا يخفف من افتراض أن المستحقات غير الاختيارية ثابتة من فترة لأخرى، حيث قام

نموذج Jones (1991) بإدخال عاملين لتقدير المستحقات الغير الاختيارية هما: رقم الأعمال وإجمالي الأصول الثابتة أو التثبيتات المادية ويفترض النموذج أنهما أقل عرضة للتلاعب من طرف الإدارة.

ويمكن التعبير عن نموذج Jones (1991) لقياس المستحقات غير الاختيارية في المعادلة التالية:

$$\boxed{NDAC_{it}/A_{i,t-1} = a_1(1/A_{i,t-1}) + a_2(\Delta REV_{it}/A_{i,t-1}) + a_3(PPE_{it}/A_{i,t-1})}$$

حيث:

◀ $NDAC_{it}$: المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

◀ $\Delta REV_{i,t}$: التغير في رقم الاعمال للمؤسسة (i) خلال الفترة (t) و (t-1).

◀ PPE_{it} : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

◀ $A_{i,t-1}$: إجمالي أصول المؤسسة (i) خلال الفترة (t-1)

¹فداوي أمينة، قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، العدد 4، 2013، ص 7-8.

²بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح-دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سطيف، 2012، ص117.

◀ a_2, a_3, a_1 : معالم نماذج خاصة بالمؤسسة يتم تقديرها بمجموعة مؤسسات العينة التي تنتمي لنفس قطاع النشاط وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة.

ويتم تقدير معالم النموذج (a_2, a_3, a_1) الخاصة بالمؤسسة من خلال استخدام معادلة الانحدار التالية لكل سنة من سنوات الدراسة، ولكل قطاع نشاط كما يلي:

$$\boxed{TAC_{it}/A_{i,t-1} = a_1(1/A_{i,t-1}) + a_2(\Delta REV_{it}/A_{i,t-1}) + a_3(PPE_{it}/A_{i,t-1}) + e_{it}}$$

حيث أن:

◀ e_{it} : قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

2. نموذج Jones المعدل (1995)¹:

لقد قام Dechow et al سنة 1995 بتقديم نسخة معادلة لنموذج Jones (1991) للتصدي لأي تأثيرات عن التلاعب في المبيعات من طرف الإدارة التي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس المستحقات غير الاختيارية والتي بدورها تؤثر على قيمة المستحقات الاختيارية: الفرق الوحيد بين نموذج Jones الأصلي والنموذج المعدل هو أن هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار التغير الحاصل في المبيعات النقدية كعنصر غير معرض للتلاعب بدلا من التغيرات الحاصلة في رقم الاعمال.

يمكن صياغة نموذج Jones (1995) المعدل لحساب المستحقات غير الاختيارية كما يلي:

$$\boxed{NDAC_{it}/A_{i,t-1} = a_1(1/A_{i,t-1}) + a_2(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}/A_{i,t-1}) + a_3(PPE_{it}/A_{i,t-1})}$$

حيث أن:

- ◀ $NDAC_{it}$: المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
- ◀ ΔREV_{it} : التغير في رقم الاعمال للمؤسسة (i) بين الفترة (t) و (t-1).
- ◀ ΔREC_{it} : التغير في رصيد العملاء للمؤسسة (i) بين الفترة (t) و (t-1).
- ◀ PPE_{it} : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
- ◀ a_2, a_3, a_1 : معالم نموذج خاصة بالمؤسسة (i).

وحسب Bartov et al تقدير معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة (a_2, a_3, a_1) يتم من خلال استخدام معادلة الانحدار السابقة في نموذج Jones الأصلي لكل سنة من سنوات الدراسة لكل قطاع وليس من خلال معادلة الانحدار للنموذج المعدل، والتعديل الوحيد يكون بضبط التغير الحاصل في رقم الاعمال إلى التغير الحاصل في حساب العملاء لحساب المستحقات الاختيارية كما يلي:

¹ نفس المرجع السابق، ص 117-118.

$$TAC_{it}/A_{i,t-1} = a_1(1/A_{i,t-1}) + a_2(\Delta REV_{it}/A_{i,t-1}) + a_3(PPE_{it}/A_{i,t-1}) + e_{it}$$

وبالتالي فإن المستحقات الاختيارية يمكن التعبير عنها حسب et al Bartov في المعادلة التالية:

$$DAC_{it}/A_{i,t-1} = TAC_{it}/A_{i,t-1} - NDAC_{it}/A_{i,t-1}$$

ومن هنا فإن المستحقات الاختيارية تعطى بالعلاقة التالية:

$$DAC_{it}/A_{i,t-1} = TAC_{it}/A_{i,t-1} - [a_1(1/A_{i,t-1}) + a_2(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}/A_{i,t-1}) + a_3(PPE_{it}/A_{i,t-1})]$$

يفترض نموذج Jones المعدل أن كل التغيرات في المبيعات الآجلة خلال الفترة الدراسة تنشأ عن ممارسة إدارة الأرباح، ويقوم هذا الافتراض على مبدأ أن إدارة الأرباح عن طريق التحكم في إيرادات المبيعات الآجلة يكون أسهل من إدارة الأرباح عن طريق التحكم في إيرادات المبيعات النقدية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سيتم من خلال هذا المبحث تناول أهم الدراسات باللغة العربية والأجنبية محل الدراسة.

المطلب الأول: الدراسات العربية والأجنبية

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة أحمد سليم محمد (2000)¹

هدفت هذه الدراسة إلى تفسير العلاقة بين نمط الملكية الحكومية وخصائص كلا من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين شفافية واستمرارية الأرباح في شركات المصرية والتي تشارك في ملكيتها الدولة من خلال الشركات القابضة التابعة لبعض الوزارات. وقد بلغ عدد الشركات المشتركة 37 شركة من عدة قطاعات اقتصادية خلال الفترة الزمنية 2007-2017، حيث تم استخدام مصفوفة الارتباط سبيرمان والانحدار اللوجستي لاختبار الفرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها التزام الشركات المشتركة بقواعد الحوكمة المصرية الخاصة بشروط تكوين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، كما توصلت لدليل تطبيقي لزيادة شفافية الأرباح في هذه الشركات وتحقيق استمرارية الأرباح، كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة فقط بين هيكل الملكية الحكومية وعدد أعضاء المجلس الممثلين لهذه الملكية، وحجم الشركة وبين استمرارية الأرباح بالشركات المشتركة في حين لا يوجد تأثير معنوي لهيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على شفافية الأرباح.

أحمد سليم محمد، تفسير العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة واستمرارية الأرباح، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، العدد الثالث، 2018.

2- دراسة مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي (2014)¹

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام 2010 - 2012، حيث تمثل عينة الدراسة 100 شركة، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على بناء نموذجين لقياس هذا الأثر حيث تضمنتا التحفظ المحاسبي كمتغير تابع والمتغيرات المتعلقة بهيكل الملكية (الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، ملكية كبار المستثمرين، الملكية العائلية، تشتت الملكية) وكذلك المتغيرات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، عدد مرات اجتماعه، استقلالية أعضائه، والفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب) كمتغيرات مستقلة، كما اعتمدت الدراسة على استطلاع رأي عينة من مراقبي الحسابات، أعضاء هيئة التدريس، أعضاء لجان المراجعة في محددات التحفظ المحاسبي و أثرها على مستوى التباين في تحفظ التقارير المالية بمنشآت الأعمال المصرية.

وقد توصلت الدراسة إلى ضعف مستوى التحفظ في الشركات المسجلة بالبيئة المصرية، حيث بلغت أعلى نسبة له 46% في عام 2012، كما أن الملكية المؤسسية والملكية المشتتة واستقلال مجلس الإدارة وإزدواجية دور المدير التنفيذي الأول لهما تأثيرا معنويا على مستوى التحفظ المحاسبي، بينما لا يوجد تأثيرا معنويا لكل من الملكية الإدارية والعائلية و ملكية كبار المستثمرين وحجم مجلس الإدارة وعدد مرات اجتماعهم.

3- دراسة محمود عبد المالك سالم صيام (2014)²

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين عناصر الحاكمية المؤسسية والتي تتكون من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي وبين جودة الأرباح، وتم اختيار بيانات جميع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وعددها 12 شركة صناعية حيث تم دراسة البيانات الخاصة بهذه الشركات بين الفترة 2013-2018، حيث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لقياس تأثير العناصر الخاصة بالحاكمية المؤسسية على جودة الأرباح والتي تنقسم إلى قسمين وهما مجلس الإدارة حيث تم قياس تأثير ملكية أعضائه لأسهم الشركة وعدد أعضائه واستقلاليته على جودة الأرباح، والقسم الآخر الحاكمية المؤسسية المتمثلة في لجنة التدقيق الداخلي والتي تنقسم إلى استقلالية هذه اللجنة بالإضافة إلى خبرتها ونشاطها في الشركة، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة الشركة وبين جودة الأرباح، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة الشركة وجودة الأرباح، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نشاط لجنة التدقيق الداخلي وجودة الأرباح، أما عناصر الحاكمية المؤسسية الأخرى والمتمثلة بملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وخبرة لجنة التدقيق الداخلي فلم يكن لها أي تأثير على جودة الأرباح.

4- دراسة رضوان محمد العناتي (2016)¹

¹مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، أثر هيكلية الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، 2014.

²محمود عبد المالك سالم صيام، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الإسلامية، غزة، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الشركات على جودة الأرباح في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وقد بلغ عدد شركات التأمين 24 شركة خلال الفترة 2005-2013، حيث تتمثل المتغيرات الدراسة المتعلقة بهيكل الملكية (نسبة تركيز الملكية، الملكية الأجنبية، ملكية الأفراد والمؤسسات، نسبة الملكية الحكومية) وكذلك المتغيرات المتعلقة بخصائص مجلس الشركات (الأداء المالي للشركة، نمو الشركة، الرفع المالي، حجم الشركة)، استخدمت الدراسة نموذجي جودة المستحقات ونموذج جونز للمستحقات الاختيارية لقياس جودة الأرباح، واستعملت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة قوية لكل من ملكية المؤسسات ونمو الشركة مع جودة الأرباح في كلا النموذجين المستخدمين، وكانت العلاقة سالبة للملكية المؤسسات وموجبة لنمو الشركة. كما وجدت الدراسة علاقة إحصائية مهمة لمتغير ملكية الحكومة مع جودة الأرباح في نموذج المستحقات الاختيارية، بينما أظهر متغير الربحية علاقة مهمة في نموذج جودة المستحقات.

5- دراسة محمد سالم دخان (2018)²

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر محددات هيكل الملكية المتمثلة في الملكية الإدارية مقاسة بنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة وتشتت الملكية مقاسة بنسبة ملكية كبار المساهمين على أداء الشركات المساهمة مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية، وذلك من خلال عينة مكونة من 12 شركة مساهمة سورية تتوزع على 6 مصارف و6 شركات تأمين خلال الفترة الزمنية 2011-2016 وأظهرت النتائج وجود أثر للملكية الإدارية على أداء الشركات المدروسة، في حين لم يتأثر أداء الشركات عينة البحث بتشتت الملكية خلال الفترة المدروسة، كما يختلف أثر محددات الملكية في الأداء باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

6- دراسة باسل أمين شعيب مسموح (2018)³

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تم جمع البيانات المالية للشركات المدرجة في البورصة والبالغ عددها 28 شركة من خلال التقارير المالية المنشورة على موقع البورصة باستثناء قطاعي البنوك والتأمين للفترة 2013-2017، وقد تم استخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وقد كشفت النتائج إلى وجود أثر إيجابي لمتغير تركيز الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين مقاسا بمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، في حين وجود أثر عكسي لمتغير الملكية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين مقاسا بمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

¹رضوان محمد العناني، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الشركات على جودة الأرباح، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 2017.

²محمد سالم دخان، أثر محددات هيكل الملكية في الأداء المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 5، 2018.

باسل أمين شعيب مسموح، أثر هيكل الملكية على الأداء المالي، رسالة ماجستير، غير منشورة، غزة، 2018.

1- دراسة Qiang & Terry (2005)

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين حوافز الملكية للمديرين (تمليك الأسهم) وإدارة الأرباح، حيث افترضت الدراسة بأن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلا للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، وهذا ما يدفعهم إلى ممارسة إدارة الأرباح لزيادة قيمة حصصهم التي ستباع باستخدام التعويض المبني على الأسهم، حيث أجريت هذه الدراسة على الشركات الأمريكية التي توفرت بياناتها في السوق خلال فترة الدراسة 1993-2000، لقد أكدت نتائج الدراسة أن مثل هؤلاء المديرين يبيعون حصصا أكبر في الفترات اللاحقة، كما هو متوقع وأنهم أكثر ميلا لتقديم تقارير أرباح تتوافق مع أو تفوق تنبؤات المحللين، وخلصت الدراسة إلى أن حوافز حقوق الأسهم تؤدي إلى إدارة الأرباح، فالمديرين الذين يمتلكون حوافز ملكية عالية، ينتفعون من إدارة الأرباح بهدف رفع أسعار الأسهم وزيادة قيمة حصصهم من الأسهم لكي تباع في المستقبل.

2- دراسة Heibatoallah Sami (2009)

سعت هذه الدراسة لاختبار حوكمة الشركات على أداء وقيمة الشركات الصينية المدرجة في بورصة شنغهاي للفترة الممتدة من 2001 إلى 2004، وقد تم قياس حوكمة الشركات من خلال هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة، بينما تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين و Q توبين، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لكل من تركيز الملكية واستقلالية مجلس الإدارة على أداء الشركة وقيمتها السوقية، كما أثبتت كذلك أن الزيادة في الملكية الأجنبية تؤدي إلى الزيادة في قيمة الشركة على عكس الزيادة في ملكية الدولة التي لها تأثير سلبي على قيمة الشركة وأدائها.

المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية ضمن الدراسات السابقة

من خلال تمعننا في نتائج الدراسات السابقة في مجال الحوكمة وإدارة الأرباح، نجد أنه هناك تباين واضح بين منهجية كل دراسة ونتائجها، أن معظم الدراسات السابقة تناولت العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وتأثيرها على إدارة الأرباح، كما اتسمت تلك الدراسات بخاصية معينة حيث تناولت كل واحدة منها زاوية أو أكثر من زوايا موضوعنا.

خلاصة الفصل:

تمثل حوكمة الشركات نظاما فعالا على الشركة، بحيث تشتمل على مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية التي تعمل معا لإرساء مبادئ الحوكمة، كما أن النظام الجيد لحوكمة الشركات يوفر إطارا حاميا لظهور ممارسات التلاعب ويحدد منها، فهي تسعى لتحسين صورة الشركات وكذلك مصداقيتها، كما تعتبر إدارة الأرباح شكلا من أشكال التلاعب المحاسبي، بحيث يقوم من خلالها المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين، المبادئ والمعايير المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات والتلاعب بها نتيجة لعدة دوافع منها تقييم انطباع جيد عن أداء الشركة ومخاطرها، ويستخدم في ذلك مجموعة من الأساليب والتقنيات، يتم قياسها والكشف عنها بنماذج معينة.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لتأثير هيكل الملكية
وخصائص مجلس الإدارة على سياسة
إدارة الأرباح

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى مفاهيم المتعلقة بهيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وأيضاً سياسة إدارة الأرباح، وكذا الدراسات السابقة للموضوع، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري لهيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح على الواقع وذلك بإجراء دراسة ميدانية بهدف التوصل إلى اختبار فرضيات الدراسة من خلال عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان، وبهدف الإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل كل من مجتمع وعينة الدراسة، طريقة جمع وتلخيص متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعة، كما سيتم عرض، تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين التاليين:

✓ المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

✓ المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يتمثل الجزء التطبيقي لهذه الدراسة أساسا في معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات، ومدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، حيث يشتمل هذا المبحث على تحديد الطريقة المعتمد عليها في الدراسة وكذا مصادر البيانات والأدوات الإحصائية المعتمدة، حيث سنحاول التطرق من خلال هذا المبحث إلى الطريقة المعتمدة لدراسة هذا الموضوع، وكذا تحديد الأدوات المستعملة في جمع بيانات الدراسة ومعالجتها.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات قطاع الصناعة المدرجة في بورصة عمان والتي يبلغ عددها 45 شركة صناعية، أما عينة الدراسة فتتكون من 20 شركة صناعية أردنية خلال الفترة 2013-2017 والتي تتوفر على البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة خاصة التدفقات النقدية المستخدمة لحساب المستحقات الكلية، مع استبعاد جميع الشركات التي لا تتوفر على معلومات وافية للقيام بالدراسة، الملحق (1-1) يوضح لنا الشركات الصناعية لبورصة عمان المعنية بالدراسة.

تتمثل البيانات اللازمة لإعداد الجزء التطبيقي في قائمة الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقد تم الحصول على المعلومات المالية بالرجوع إلى الموقع الرسمي لبورصة عمان الذي يتضمن فضاء خاص بالبيانات المالية ومعلومات التفصيلية حول النشاط والأداء المالي للشركات عينة الدراسة.

من بين المصادر التي تم الاعتماد عليها لجميع بيانات الدراسة نجد:

➤ التقارير المالية السنوية (Les rapports annuels et les comptes consolidés).

➤ الوثائق المرجعية للشركات (les documents de référence)

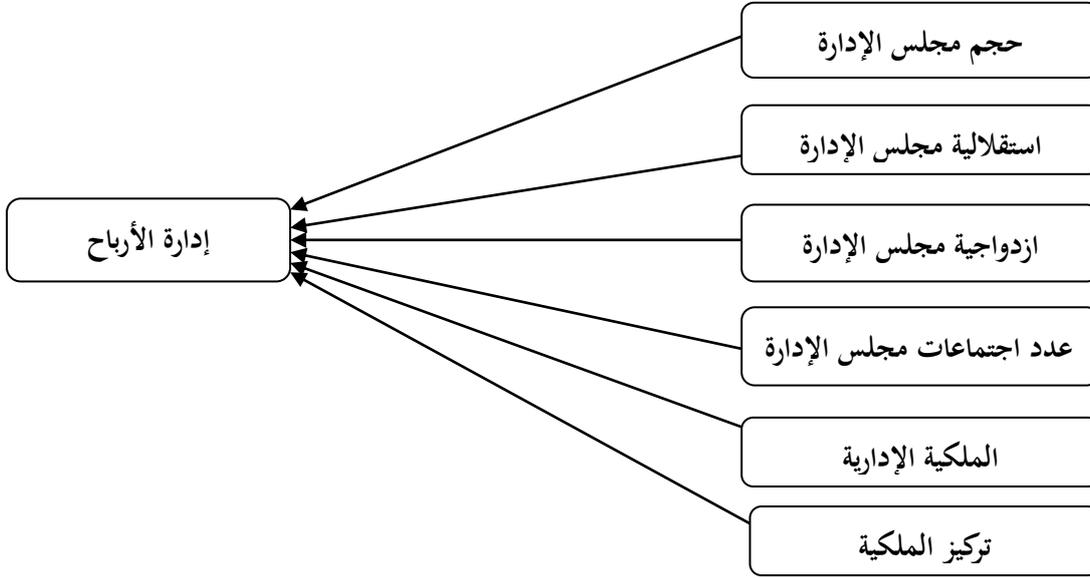
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

أولا: متغيرات الدراسة

تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع هو إدارة الأرباح ومتغيرات المستقلة متكونة من هيكل الملكية ينقسم إلى (الملكية الإدارية ونسبة تركيز الملكية) وأيضا إلى خصائص مجلس الإدارة وتتمثل في (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة).

الشكل (1-2): متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة المتغير التابع



المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: قياس متغيرات الدراسة

1) قياس المتغير التابع (إدارة الأرباح)

لقياس قيمة المستحقات الاختيارية والتي تعبر عن ممارسة سياسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة تم الاعتماد على نموذج

Jones المعدل من طرف Dechow et al (1995) ويتم حسابها وفقا للخطوات التالية:

أ- حساب المستحقات الكلية

حسب Bartov and Ferdinand من الأفضل عند حساب المستحقات الكلية استخدام منهج التدفقات النقدية،

لأن استخدام منهج الميزانية من المحتمل أن يعطي نتائج متحيزة غير دقيقة بسبب وجود أخطاء قياس عند حساب قيمة

المستحقات الكلية، وتمثل المستحقات الكلية وفقا لهذا المنهج الفرق بين النتيجة الصافية والتدفقات النقدية التشغيلية للشركة،

والصيغة التالية تعبر عن منهج قائمة التدفقات النقدية لحساب المستحقات الكلية:

$$TAC_{it} = NI_{it} - CFO_{it}$$

حيث:

: المستحقات الكلية للشركة TAC_{it} في السنة t :

: النتيجة الصافية الموحدة للشركة NI_{it} في السنة t

: التدفق النقدي التشغيلي للشركة CFO_{it} في السنة t

ب- تقدير معالم النموذج:

يتم تقدير المعالم المستخدمة لحساب المستحقات غير الاختيارية من خلال معادلة الانحدار التي يتم لمجموع شركات العينة في كل سنة على حدا، وفقا لنموذج التالي:

$$TAC_{it}/A_{i,t-1} = a_1(1/A_{i,t-1}) + a_2(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}/A_{i,t-1}) + a_3(PPE_{it}/A_{i,t-1}) + e_{it}$$

حيث أن:

- ◀ TAC_{it} : المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
- ◀ $A_{i,t-1}$: إجمالي أصول المؤسسة (i) خلال الفترة (t-1)
- ◀ ΔREV_{it} : التغير في رقم الاعمال للمؤسسة (i) بين الفترة (t) و (t-1).
- ◀ ΔREC_{it} : التغير في رصيد العملاء للمؤسسة (i) بين الفترة (t) و (t-1).
- ◀ PPE_{it} : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
- ◀ e_{it} : الخطأ العشوائي، يعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).
- ◀ a_1, a_2, a_3 : معالم نموذج خاصة بالمؤسسة (i).

ج- حساب المستحقات غير الاختيارية:

في هذه المرحلة يتم تقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية لكل شركة من شركات العينة خلال السنوات، وذلك باستخدام معالم النموذج السنوية المقدرة في المرحلة السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$NDAC_{it}/A_{i,t-1} = \hat{a}_1(1/A_{i,t-1}) + \hat{a}_2(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}/A_{i,t-1}) + \hat{a}_3(PPE_{it}/A_{i,t-1})$$

حيث أن:

- ◀ $NDAC_{it}$: المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

د- حساب المستحقات الاختيارية:

تشتمل المستحقات الكلية على المستحقات غير الاختيارية ومستحقات الاختيارية، وبالتالي فإن المستحقات الاختيارية تمثل الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية لشركة خلال الفترة معينة كما يلي:

$$DAC_{it}/A_{i,t-1} = TAC_{it}/A_{i,t-1} - NDAC_{it}/A_{i,t-1}$$

حيث:

DAC_{it} : المستحقات الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

2) قياس المتغيرات المستقلة:

المتغيرات المستقلة للدراسة الحالية تتمثل في هيكل الملكية المتمثلة في: تشتت الملكية، الملكية الإدارية، وخصائص مجلس الإدارة المتمثلة في: حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، وفيما يلي طريقة المتغيرات المستقلة للدراسة:

- حجم مجلس الإدارة (BSIZE): يتم قياسه بالعدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة خلال كل سنة.
- استقلالية مجلس الإدارة (BIND): يتم قياسها بقسمة عدد الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة على العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة.
- عدد اجتماعات مجلس الإدارة (BMEET): يتم قياس عدد اجتماعات مجلس الإدارة من خلال عدد اجتماعاته المبرمة خلال السنة.
- ازدواجية منصب المدير التنفيذي (DUAL): يأخذ القيمة (1) إذا كان المدير الشركة هو نفسه رئيس مجلس الإدارة، ويأخذ القيمة (0) إذا كان هناك فصل بين مناصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.
- تركيز الملكية (DIS): تقاس بنسبة ملكية المستثمرين التي تكون في حدود 5% أو أكثر من رأس مال الأسهم.
- الملكية الإدارية (PRO-ADMIN): تقاس بنسبة الأسهم المملوكة بواسطة أعضاء مجلس الإدارة.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة

من أجل التوصل إلى هدف الدراسة والتحقق من الفرضيات المطروحة تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للقيام بتحليل البيانات المالية التي تم جمعها، حيث تم الاستعانة بكل من برنامج Excel وبرنامج Eviews وبالتحديد تقدير نماذج بيانات بانل Panel data من أجل دراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على المتغير التابع والمتمثل في إدارة أرباح للشركات محل الدراسة خلال الفترة 2013-2017 ثم المفاضلة بين ثلاث نماذج التالية: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة، نموذج الآثار العشوائية وذلك بإجراء الاختبارات التالية:

- ✓ اختبار HAsio، FISHER، LM وHAUSMAN: من أجل المفاضلة بين النماذج؛
 - ✓ اختبار المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج (Student Statistic): لمعرفة المعنوية الإحصائية الجزئية (وجود دلالة إحصائية) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛
 - ✓ معامل التحديد (جودة التوفيق) (R-squared): لمعرفة القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛
 - ✓ اختبار جودة النموذج (إحصائية فيشر) (F-statistic): لمعرفة المعنوية الإحصائية لنموذج ككل.
- لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن الأشكال الرئيسية تم بناء نموذج في شكل معادلة أخطاء خطي متعدد، تربط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل في إدارة الأرباح Y معبرا عنه بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية.

$$DAC_{it} = B_0C + B_1BSIZE + B_2BIND + B_3BMEET + B_4DUAL + B_4DIS + B_6PRO - ADMIN + e_{it}$$

حيث أن:

DAC_{it} : القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية وتعبر عن المتغير التابع (إدارة الأرباح Y).

$SIZE$: حجم مجلس الإدارة؛

$BIND$: استقلالية مجلس الإدارة؛

$BMEET$: عدد اجتماعات مجلس الإدارة؛

$DUAL$: ازدواجية منصب المدير التنفيذي؛

DIS : تركيز الملكية.

$PRO - ADMIN$: الملكية الإدارية.

β_0 : تمثل معلمة التأثير الثابت لكل الشركات؛

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$: تمثل معاملات المتغيرات المستقلة؛

e_{it} : المتغير العشوائي حيث تمثل الشركات والزمن.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

إن عملية عرض النتائج ومناقشتها تتطلب استخدام أدوات وطرق قياسية مختلفة لتسهيل حل إشكالية الدراسة، حيث سنقوم بتحليل هذه النتائج تحليلا علميا يساعد على إعطاء توصيات وحلول تساهم في رفع فعالية وأداء الشركات.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

بعد القيام بتجميع وتلخيص المعلومات المتحصل عليها، سيتم فيما يلي عرض النتائج المتوصل إليها.

1. اختبار كلاين (Klein) للكشف عن التعدد الخطي:

الغرض من هذا الاختبار معرفة إن كان هناك ارتباط خطي قوي بين المتغيرات المفسرة في الدراسة لتفادي الوقوع في مشكلة التعدد الخطي، يعتمد هذا الاختبار على عرض مصفوفة الارتباط بين المتغيرات باستخدام معامل بيرسون للارتباط الخطي،

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لتأثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على سياسة إدارة الأرباح

حيث ارتفاع معامل الارتباط بين متغيرين إلى قيمة تفوق معامل التحديد الخاص بالنموذج ككل يشير إلى وجود تداخل خطي كبير بينهما وبالتالي وجود مشكلة التعدد الخطي.

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول(1-2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary							
Date: 06/25/19 Time: 20:59							
Sample: 2013 2017							
Included observations: 100							
Correlation Probability	BIND	BMEET	BSIZE	DISP	DUAL	PROP	Y
BIND	1.000000 ----						
BMEET	0.189081 0.0596	1.000000 ----					
BSIZE	0.242475 0.0151	-0.376435 0.0001	1.000000 ----				
DISP	0.215373 0.0314	0.146227 0.1466	0.211534 0.0346	1.000000 ----			
DUAL	0.652045 0.0000	0.287362 0.0037	-0.212513 0.0338	-0.098121 0.3314	1.000000 ----		
PROP	0.108107 0.2843	0.230494 0.0210	-0.177095 0.0780	0.147032 0.1444	0.215278 0.0315	1.000000 ----	
Y	-0.032130 0.7510	0.113565 0.2606	-0.020160 0.8422	0.013507 0.8939	0.023542 0.8162	0.188913 0.0598	1.000000 ----

المصدر: مخرجات برنامج EViews9

نلاحظ من خلال جدول رقم (2-1) الذي يبين مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة أن معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة ضعيفة مما يدل على عدم وجود مشكل الازدواج الخطي وعليه نستطيع إدراج جميع المتغيرات في النموذج الذي سيتم تقديره في هذه الدراسة.

2. تقدير نماذج بيانات بانل للعلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح
الجدول (2-2): نتائج تقدير نماذج بيانات بانل

نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي		
0.077091 (0.1946)	-0.034501 (0.8390)	0.074241 (0.1548)	B ₀	المعلم المقدرة
-0.043153 (0.5997)	0.243856 (0.2234)	-0.058824 (0.4195)	B ₁	
0.001574 (0.6097)	-0.002440 (0.5256)	0.003149 (0.2977)	B ₂	
0.001730 (0.5750)	-0.000284 (0.9636)	0.002271 (0.4158)	B ₃	
-0.007239 (0.8285)	-0.144173 (0.1767)	-0.005104 (0.8605)	B ₄	
0.009974 (0.6596)	-0.010870 (0.7891)	0.007230 (0.7273)	B ₅	
0.014453 (0.1222)	0.011959 (0.0128)	0.015603 (0.0883)	B ₆	
0.777955	0.065770	0.532566	Prob(F)	المعنوية الكلية
0.033554	0.349035	0.052162	R ²	
1.673279	2.136490	1.543341	DW	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على مخرجات Eviews 9

اختبار Hsiao:

الجدول (2-3): نتائج اختبار Hsiao للتجانس بالنسبة للمتغير إدارة الأرباح

Specification Tests of Hsiao (1986)
H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	1.694024	0.033183
H2	1.555089	0.099458
H3	1.617075	0.072312

This program has developed by Brahim KHOULED
University of Ouargla, Algeria

المصدر: مخرجات برنامج EViews9

تشير الفرضية المركبة الثانية H2 إلى إمكانية تقدير نماذج بانل التقليدية، حيث تشير القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (0,099) إلى قبول فرضية عدم بدرجة معنوية 5%، وبالتالي البيانات متجانسة.

أولاً: المفاضلة بين النماذج

سوف نقوم هنا باختبارات المفاضلة بين نماذج الانحدار التي تساعد باختيار النموذجين الأحسن لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

1- اختبار FISHER:

يسمح لنا هذا الاختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذج التأثيرات الفردية الثابتة من جهة أخرى.
H0: نقبل نموذج الانحدار التجميعي.
H1: نقبل نموذج الآثار الفردية الثابتة.

الجدول (2-4): اختبار فيشر

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.776195	(19,74)	0.0421
Cross-section Chi-square	37.572730	19	0.0067

المصدر: مخرجات برنامج EViews9

اختبار فيشر يقارن بين نموذج التأثيرات الفردية الثابتة ونموذج الانحدار التجميعي، فمن خلال الجدول (2-4) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر والمقدرة ب 0.042 وهي أقل من 0.05 (درجة المعنوية) وبالتالي نرفض فرضية عدم H0 ونتجه لقبول الفرضية البديلة H1 والتي تفيد بأن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو الأفضل.

2- اختبار مضاعف لاغرانج LM:

يسمح لنا هذا الاختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذج التأثيرات الفردية العشوائية من جهة أخرى.

H0: نقبل نموذج الانحدار التجميعي.

H1: نقبل نموذج التأثيرات الفردية العشوائية.

من خلال الملحق (2) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Breusch-Pagan والمقدرة بـ 0.4465 هي أكبر من 0.05 (درجة المعنوية) وبالتالي نقبل فرضية العدم H0 والتي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو الأفضل.

إذن، نتائج الاختبارات السابقة أشارت إلى أفضلية نموذج التأثيرات الثابتة، نتجه فيما يلي إلى تقدير النموذج المناسب.

ثانيا: تقدير النموذج المناسب

بعد المفاضلة بين النماذج قمنا بتقدير النموذج الأفضل وهو نموذج التأثيرات الفردية الثابتة بطريقة المربعات الصغرى شبه المعممة (EGLS)، ولأجل معالجة المشاكل القياسية تم الترجيح بالأفراد Cross-section weights وتصحيح الأخطاء القياسية بطريقة وايت للأزمة White period كانت النتائج كما يلي:

الجدول (2-5): تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى شبه المعممة

Dependent Variable: Y
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)
Date: 06/25/19 Time: 21:21
Sample: 2013 2017
Periods included: 5
Cross-sections included: 20
Total panel (balanced) observations: 100
Linear estimation after one-step weighting matrix
White period standard errors & covariance (no d.f. correction)
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.184364	0.105547	1.746751	0.0848
BIND	-0.002881	0.117440	-0.024533	0.9805
BMEET	7.33E-05	0.002637	0.027797	0.9779
BFSIZE	0.000370	0.001694	0.218399	0.8277
DISP	-0.198475	0.057619	-3.444643	0.0009
DUAL	0.020453	0.014391	1.421187	0.1595
PROP	0.012021	0.005492	2.188828	0.0318

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.479312	Mean dependent var	0.092887
Adjusted R-squared	0.303404	S.D. dependent var	0.061600
S.E. of regression	0.057489	Sum squared resid	0.244567
F-statistic	2.724787	Durbin-Watson stat	2.413182
Prob(F-statistic)	0.000464		

المصدر: مخرجات برنامج EViews9

وتعطى المعادلة المقدرة من خلال الجدول رقم (6-2) كآلائي:

$$Y = 0.184364 - 0.002881\text{BIND} + 7.3309496561\text{e-}05\text{BMEET} + 0.000370\text{BSIZE} - 0.198475\text{DISP} + 0.020453\text{DUAL} + 0.012021\text{PROP}$$

ثالثا: الاختبارات الإحصائية:

أ- معنوية المعامل:

1. نلاحظ من خلال الجدول رقم (6-2) أن معلمة الحد الثابت C غير معنوية إحصائيا بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية

ستودنت والتي تساوي 0,0848 وهي أكبر من درجة المعنوية 0.05، وتفيد هذه القيمة أنه إذا انعدمت المتغيرات

المستقلة فإن متوسط إدارة الأرباح يساوي 0.1843 وحدة في الشركات محل الدراسة.

2. نلاحظ من خلال الجدول رقم (6-2) بالنسبة لمعالم المتغيرات المستقلة ما يلي:

- كلما تزيد نسبة تركيز الملكية بوحدة واحدة تنقص ممارسة إدارة الأرباح بـ 0.198475 وحدة للشركات محل

الدراسة، وهذا الأثر معنوي إحصائيا بالنظر الى القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت ($0.05 > 0.0009$).

- كلما تزيد الملكية الإدارية بوحدة واحدة تزيد ممارسة إدارة الأرباح بـ 0.012021 وحدة للشركات محل الدراسة،

وهذا الأثر معنوي إحصائيا بالنظر الى القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت ($0.05 > 0.0318$).

- كلما يزيد حجم مجلس ال إدارةBSIZE بوحدة واحدة يزيد مؤشر إدارة الأرباح بـ 0.000370 وحدة للشركات

محل الدراسة، وهذا الأثر غير معنوي إحصائيا بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت ($0.8277 > 0.05$).

- كلما تزيد استقلالية مجلس الإدارةIND بوحدة واحدة تنقص ممارسة إدارة الأرباح بـ 0.002881 وحدة

للشركات محل الدراسة، وهذا الأثر غير معنوي إحصائيا بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت ($0.9805 > 0.05$).

- كلما تحققت ازدواجية دور المدير التنفيذيDUALتزيد ممارسة إدارة الأرباح بـ 0.012021 وحدة للشركات محل

الدراسة، وهذا الأثر غير معنوي إحصائيا بالنظر الى القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت ($0.1595 > 0.05$).

- كلما يزيد عدد اجتماعات مجلس الإدارةMEET بوحدة واحدة تزيد ممارسة إدارة الأرباح بـ 7.3309 وحدة

للشركات محل الدراسة، وهذا الأثر غير معنوي إحصائيا بالنظر الى القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت ($0.9779 > 0.05$).

ب- معنوية النموذج فيشر وR²:

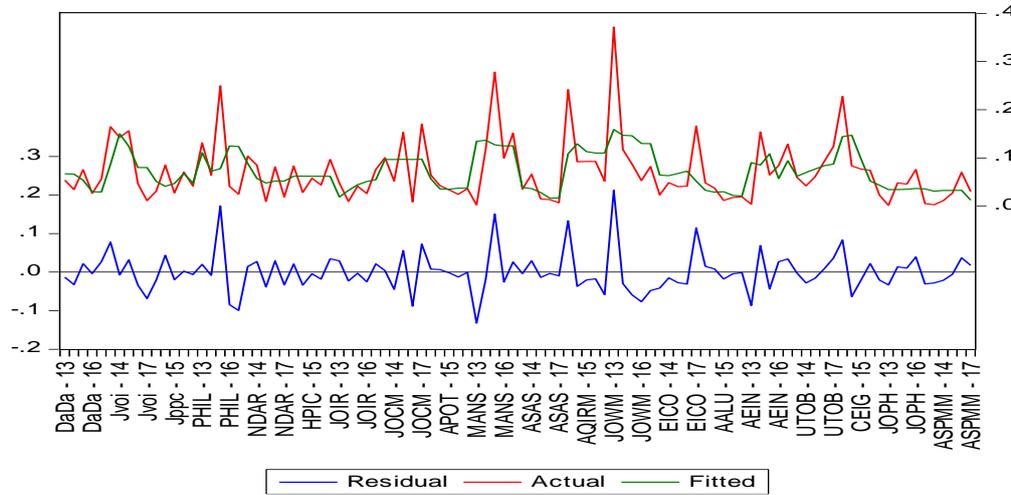
من خلال الجدول رقم (6-2) نلاحظ أن قيمة R² متوسطة حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر حوالي

48% من التغيرات في المتغير التابع Y وهذا المعامل معنوي إحصائيا بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر التي تساوي

0.0004 وهي أقل من درجة المعنوية 0.05 وبالتالي النموذج ككل معنوي إحصائيا.

رابعاً: الاختبارات القياسية

الشكل (2-2): المقارنة القيم الفعلية والمقدرة لمؤشر العائد على الأصول للشركات محل الدراسة

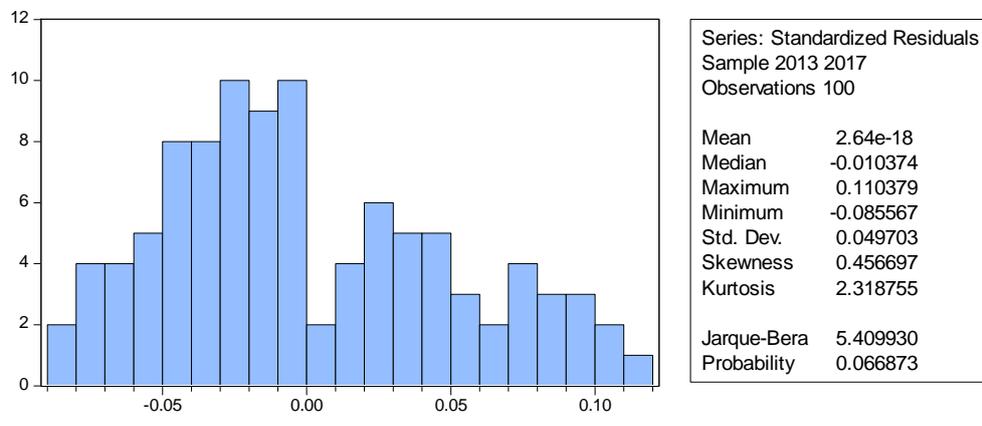


المصدر: مخرجات برنامج EViews 9

نلاحظ من الشكل (2-2) أن السلسلة المقدرة تقترب من السلسلة الفعلية للمتغير إدارة الأرباح Y، ونلاحظ كذلك أن

أخطاء التقدير تحوم حول متوسط صفري بتباين ثابت نسبياً.

الشكل (3-2): اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الشكل يظهر أن بواقي التقدير توزيعها حول متوسطها معتدل، ومن خلال القيمة الاحتمالية لإحصائية جاك

بيرا التي بلغت 0.066 وهي أكبر من درجة المعنوية 0.05 هذا يعني أن التوزيع طبيعي.

1- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

من خلال الملحق 3 اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء القيمة الاحتمالية لإحصائية (Q) والتي تساوي $0.05 < 0.136$

وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 التي تفيد أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين أخطاء التقدير.

2- اختبار الارتباط الآني بين الأخطاء:

من خلال الملحق (4) اختبار الارتباط الآني بين الأخطاء نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Pesaran CD) والتي تساوي $0.4143 < 0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 التي تفيد أنه لا يوجد ارتباط آني بين أخطاء التقدير.

3- اختبار ثبات تباين الأخطاء:

من خلال (5) اختبار ثبات تباين الأخطاء نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Levene) والتي تساوي $0.4722 < 0.05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 التي تفيد أنه هناك ثبات في تباين الأخطاء.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير النتائج

سنحاول في هذا المطلب تحليل نتائج الدراسة المتمثلة في تأثير هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على ممارسة سياسة إدارة الأرباح للشركات محل الدراسة وإتمام الدراسة تم صياغة ستة فرضيات، تعالج فرضيتين تأثير هيكل الملكية وأربع فرضيات تأثير خصائص مجلس الإدارة، أين تم اعتماد تحليل الانحدار المتعدد باستخدام بيانات بانل لقياس الأثر المتوقع لتلك المتغيرات على ممارسة سياسة الأرباح مقاسة بالمستحقات الاختيارية.

وانطلاقاً من معامل التحديد يتضح أن تركيز الملكية والملكية الإدارية تفسران حوالي 48% من العوامل المؤثرة لممارسة سياسة إدارة الأرباح. في حين لم نجد تأثير لخصائص مجلس الإدارة على ممارسة سياسة الأرباح مقاسة بالمستحقات الاختيارية وفيما يلي النتائج التي تم التوصل لها واختبار الفرضيات:

1- كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغير تركيز الملكية وإدارة الأرباح مقاسة بالمستحقات الاختيارية عند مستوى المعنوية 5%، ونفسر ذلك أن تركيز الملكية في يد عدد قليل من المساهمين يؤدي إلى زيادة الرقابة من طرفهم على المؤسسة والتقليل التلاعب في صحة القوائم المالية وممارسة سياسة إدارة الأرباح. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير الملكية الإدارية وإدارة الأرباح عند مستوى المعنوية 5%، ونفسر ذلك أنه كلما زادت ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة كلما زاد ميل أعضاء مجلس الإدارة خصوصاً المديرين غير المستقلين لتحقيق مصالحهم الشخصية والتالي زيادة اللجوء إلى التلاعب في صحة القوائم المالية وممارسة سياسة إدارة الأرباح وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية بين متغير حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح عند مستوى المعنوية 5%، ونفسر ذلك أنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة وتضمنه على عدد كبير من الأفراد كلما ينخفض دورهم الرقابي وبالتالي زيادة ممارسات إدارة الأرباح، لكن تلك العلاقة ليس لها دلالة إحصائية وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

4- كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين متغير استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح عند مستوى المعنوية 5%، بمعنى كلما كان مجلس الإدارة يضم عدد كبير من الأعضاء المستقلين كلما تزيد قدرتهم على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح والتقليل منها، لكن تلك العلاقة ليس لها دلالة إحصائية وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

5- كما أظهرت الدراسة عن وجود علاقة طردية بين متغير ازدواجية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح عند مستوى المعنوية 5%، ويمكن تفسير ذلك أن شغل المدير التنفيذي للشركة لمنصب رئيس مجلس الإدارة سينقص من فعالية المجلس الرقابية، وهو

ما يزيد من ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الشركة، لكن تلك العلاقة ليس لها دلالة إحصائية وهذا ما ينفي صحة الفرضية الخامسة.

6- وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية لكن ليس لها دلالة إحصائية بين متغير عدد اجتماعات وإدارة الأرباح عند مستوى المعنوية 5%، وهذا ما ينفي صحة الفرضية السادسة.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة عن فرضيات البحث من خلال دراسة أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على ممارسة سياسة إدارة الأرباح لعينة من الشركات المدرجة في البورصة عمان في قطاع الصناعة خلال الفترة الممتدة 2013-2017 بالاعتماد على القوائم المالية والمتمثلة في الميزانيات وجدول النتائج وتقارير الشركات المنشورة في موقع البورصة، ويمكن تلخيص أهم نتائج المتوصل إليها كما يلي:

- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تركيز الملكية وإدارة الأرباح.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح.
- توجد علاقة طردية ليس لها دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.
- توجد علاقة عكسية ليس لها دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.
- توجد علاقة طردية ليس لها دلالة إحصائية بين ازدواجية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.
- توجد علاقة طردية ليس لها دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.

خاتمة

في إطار دراستنا لموضوع " أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على ممارسة سياسة إدارة الأرباح-دراسة عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان" في قطاع الصناعة خلال الفترة الممتدة من 2013-2017، وبالاعتماد على نموذج جونز المعدل، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ولأجل التمكن من معالجة مختلف جوانب الموضوع تمت الدراسة عن طريق الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي لمختلف الجوانب المتعلقة بإدارة الأرباح وآليات الحوكمة، حيث قمنا بالتركيز على خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية وتأثيرهما على ممارسة سياسة إدارة الأرباح، وبعد إجراء الدراسة القياسية واختبار الفرضيات التي تم طرحها في مقدمة الدراسة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تم عرضها في الفصل التطبيقي.

سنقوم فيما يلي بتلخيص مختلف النتائج التي تم التوصل إليها وذلك لتأكيد صحة الفرضيات أو نفيها، إضافة إلى توصيات الدراسة والاقتراحات:

نتائج اختبار الفرضيات:

أولاً: إختبار الفرضية الأولى: والتي تنص على " وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين تركيز الملكية وإدارة الأرباح للشركات محل الدراسة".

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تركيز الملكية وممارسة سياسة إدارة أرباح في الشركات، بمعنى أن زيادة تركيز الملكية في يد عدد قليل من المساهمين يؤدي إلى زيادة دورهم الرقابي وبالتالي التقليل من ممارسة سياسة إدارة الأرباح، وعليه نقبل الفرضية الأولى.

ثانياً: إختبار الفرضية الثانية: والتي تنص على " وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح للشركات محل الدراسة".

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الملكية الإدارية وممارسة سياسة إدارة أرباح في الشركات، بمعنى أن زيادة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة يؤدي بهم إلى زيادة ممارسة سياسة إدارة الأرباح لتحقيق مصالحهم الشخصية، وعليه نقبل الفرضية الثانية.

ثالثاً: إختبار الفرضية الثالثة: والتي تنص على " وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح للشركات محل الدراسة".

توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وممارسة سياسة إدارة أرباح في الشركات، ويفسر ذلك أن كبر حجم مجلس الإدارة أو صغره ليس له أي تأثير على ممارسة سياسة إدارة الأرباح، وعليه نرفض الفرضية الثالثة.

رابعاً: إختبار الفرضية الرابعة: والتي تنص على "وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح للشركات محل الدراسة".

توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وممارسة سياسة إدارة أرباح في الشركات، ويفسر ذلك بأن زيادة أو قلة نسبة الأعضاء المستقلين ضمن مجلس الإدارة ليس له أي تأثير على ممارسة سياسة إدارة الأرباح، وعليه نرفض الفرضية الرابعة.

خامسا: إختبار الفرضية الخامسة: والتي تنص على "وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي وإدارة الأرباح للشركات محل الدراسة".

توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ازدواجية مجلس الإدارة وممارسة سياسة إدارة أرباح في الشركات، ويفسر ذلك بأن تولي المدير التنفيذي لمهام رئيس مجلس الإدارة او عدم توليه المنصب ليس له أي تأثير على ممارسة سياسة إدارة الأرباح، وعليه نرفض الفرضية الخامسة.

سادسا: إختبار الفرضية السادسة: والتي تنص على "وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وإدارة الأرباح للشركات محل الدراسة".

توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وممارسة سياسة إدارة أرباح في الشركات، ويفسر ذلك بأن عقد عدد قليل أو عدد كبير من اجتماعات مجلس الإدارة ليس له أي تأثير على ممارسة سياسة إدارة الأرباح، وعليه نرفض الفرضية السادسة.

التوصيات:

بناء على ما توصلنا إليه من نتائج في هذه الدراسة، فإنه يمكن تلخيص أهم التوصيات فيما يلي:

- التأكيد على توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام، والمستثمرين بشكل خاص بآثار وانعكاسات الممارسة المتعلقة بإدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية.
- العمل على دعم كافة الجوانب المتعلقة بالحوكمة داخل الشركات الصناعية عن طريق تفعيل مختلف العناصر المكونة لها، والمتمثلة في مجلس الإدارة.
- ضرورة الفصل بين مهام المدير التنفيذي للمؤسسة ورئيس مجلس الإدارة.
- ضرورة تشكيل مجالس الإدارة من غالبية الأعضاء المستقلين.
- يجب على الشركات رفع من مستوى الحوكمة للحد من ممارسات إدارة الأرباح.

آفاق الدراسة:

يعتبر موضوع هذه الدراسة إشكالية يمكن معالجتها بطرق شتى في الدراسات التي سيقوم بها الطلبة والباحثين والتي يمكن أن تتمثل في:

- آليات الحوكمة في الكشف عن دوافع ممارسات إدارة الأرباح.

- ضرورة استمرار البحث في هذا المجال وإجراء العديد من الدراسات لممارسة إدارة الأرباح.
- تعميم الدراسة على القطاعات الأخرى.
- أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- جون سوليفان، الدليل السابع لحوكمة الشركات، مؤسسة التمويل الدولي، واشنطن، 2009.

المذكرات والأطروحات:

2- التل هبة عمر محمد، أثر إدارة الأرباح على الأسعار الوقتية للسهم-دراسة اختيارية على الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية-، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2015.

3- باسل أمين شعيب مسموح، أثر هيكل الملكية على الأداء المالي، رسالة ماجستير، غير منشورة، غزة، 2018.

4- حمزة بوسنة، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

5- حمزة بوسنة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح-دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سطيف، 2012.

6- محمد حسن عوض مقلد، النظرية الإيجابية للمحاسبة وتفسيراتها لدوافع الإدارة تجاه بدائل الاختيار المحاسبي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2010.

7- محمد رجب محمود بدر، دور المقياس المتوازن للأداء في ترشيد أداء إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

8- محمود عبد المالك سالم صيام، العلاقة بين الحاكمية المؤسسة وجودة الأرباح، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الإسلامية، غزة، 2014.

المؤتمرات والملتقيات:

9- إسماعيل رومي، نموذج مقترح لحوكمة الشركات باستخدام نظم المعلومات، المؤتمر العلمي الدولي الأول في الاتجاهات الحديثة في الأعمال جامعة عمان العربية-عمان، الأردن، أبريل 2016.

10- أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، أيام 24 - 26 سبتمبر 2005.

11- بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، ملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب -البليدة، الجزائر، خلال الفترة 18-19 ماي 2011.

- 12- جاحدو رضا، مايو عبد الله، تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 7-8 ديسمبر 2010.
- 13- محمد هادي العدناني، تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في العراق، المؤتمر الثاني: القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، الجامعة الأردنية، الأردن، أيام 14-15 أبريل 2009.

المقالات

- 14- أحمد سليم محمد، تفسير العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة واستمرارية الأرباح، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، العدد الثالث، 2018.
- 15- حميدة محمد عبد المجيد محمد، نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح، الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، المجلد 32، العدد الأول، 2012.
- 16- فداوي أمينة، قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، العدد 4، 2013.
- 17- مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، أثر هيكلية الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، 2014.
- 18- المريني مجيد عبد الحميد هاتف، وآخرون، إدارة الأرباح وعلاقتها بالأسهم . دراسة تطبيقية على عينة الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد الرابع، ديسمبر 2005.
- 19- جاسم محمد محمود، محمد أسعد منشد، انعكاسات القواعد المحاسبية على إدارة الأرباح، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، العدد 5، 2011.
- 20- خليل محمد أحمد إبراهيم، القياس المحاسبي لممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال وسبل معالجتها: دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 52، العدد الأول، ديسمبر 2011.
- 21- رضوان محمد العناتي، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الشركات على جودة الأرباح، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 2017.
- 22- محمد سالم دخان، أثر محددات هيكل الملكية في الأداء المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 5، 2018.
- 23- محمد سالم دخان، أثر محددات هيكل الملكية في أداء الشركات المساهمة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، المجلد 40، العدد 5، 2018، ص 34.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

- 24- Hitt, A. &Others, **strategic Management: Competitiveness lobalization, South- Western College Publishing**, 5th ed. 2003.p
- 25- schipper, k.(1989). **Commentary on Earnings Management** .Accounting Horizons, (D cembre). Vol, 3. No, 4. Pp: 91-102.
- 26- Healy, P. And j. Wahlen, (1999). **"Areview Of The Earnings Management Literature And Its Implications For Standard Setting"**. Accounting Horizons, (D cembre), Vol, 13 No ,4. Pp.365-38.
- 27- Wikipedia, the Free Encyclopedia, **Corporate Govemance**, www.en.wikipedia.org/wiki/Corporate-governance , 2007, p.7.
- 28- Abbott, L.G. and Parker, S., **Auditor Selection and Audit Committee Charecteristics**, Auditing: A Journal of Practes and Theory Vol. 19, 2000, p.47.
- 29- The Institute of Auditors (IIA), **the Role of Auditing in Public Sector Governance**, 2006. Thiia.org, p3.
- 30- Jensen, M.G., The Modern Industrial Revolution, Exit and the Failure of Internal Control Systems, The Journal of Finance, vol. 48, 1993, pp. 831-880.
- 31- Bergs Tresser, D. and T .Philippon, **CEO Incentives and Earning Management, Journal of Financial Economics**, Vol. 80, 2006, pp 511-529.

الملاحق

الملحق 1: عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان قطاع الصناعة

رقم	إسم الشركة
1	دار الدواء للتنمية والاستثمار
2	مصانع الزيوت النباتية الأردنية
3	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها
4	فيلاديفيا لصناعة الأدوية
5	دار الغذاء
6	الحياة لصناعات الدوائية
7	الموارد الصناعية الأردنية
8	مصانع الإسمنت الأردنية
9	البوتاس العربية
10	المتحدة لصناعة الحديد والصلب
11	أساس للصناعات الخرسانية
12	القدس للصناعات الخرسانية
13	مصانع الأجواخ الأردنية
14	الإقبال للاستثمار
15	العربية للصناعات الألمنيوم / آرال
16	العربية للصناعات الكهربائية
17	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر
18	مجموعة العصر للاستثمار
19	مناجم الفوسفات الأردنية
20	العربية لصناعة المواسير المعدنية

المصدر: من إعداد الطالبة

الملحق 2: نتائج لاغرانج (LM)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.579641 (0.4465)	0.025949 (0.8720)	0.605590 (0.4365)
Honda	0.761342 (0.2232)	-0.161086 --	0.424445 (0.3356)
King-Wu	0.761342 (0.2232)	-0.161086 --	0.171091 (0.4321)
Standardized Honda	1.680725 (0.0464)	0.100742 (0.4599)	-2.866475
Standardized King-Wu	1.680725 (0.0464)	0.100742 (0.4599)	-- -2.484598
Gourieriou, et al.*	--	--	0.579641 (>= 0.10)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

الملحق 3: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Date: 06/25/19 Time: 21:18
Sample: 2013 2017
Included observations: 100

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.176	-0.176	3.1898	0.074
		2	-0.098	-0.133	4.1797	0.124
		3	-0.092	-0.142	5.0701	0.167
		4	-0.135	-0.209	6.9923	0.136

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق 4: اختبار الارتباط الآني بين الأخطاء

Residual Cross-Section Dependence Test
 Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals
 Equation: Untitled
 Periods included: 5
 Cross-sections included: 20
 Total panel observations: 100
 Cross-section effects were removed during estimation

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	235.5404	190	0.0137
Pesaran scaled LM	1.310193		0.1901
Bias-corrected scaled LM	-1.189807		0.2341
Pesaran CD	-0.816422		0.4143

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق 5: اختبار ثبات تباين الأخطاء

Test for Equality of Variances of RESID01
 Categorized by values of RESID01
 Date: 06/25/19 Time: 21:19
 Sample: 2013 2017
 Included observations: 100

Method	df	Value	Probability
Bartlett	4	1.029874	0.9052
Levene	(4, 95)	0.891635	0.4722
Brown-Forsythe	(4, 95)	0.681577	0.6064

Category Statistics

RESID01	Count	Std. Dev.	Mean Abs. Mean Diff.	Mean Abs. Median Diff.
[-0.2, -0.1)	1	NA	0.000000	0.000000
[-0.1, 0)	59	0.024247	0.018244	0.017644
[0, 0.1)	35	0.020700	0.015070	0.014729
[0.1, 0.2)	4	0.024428	0.018671	0.018671
[0.2, 0.3)	1	NA	0.000000	0.000000
All	100	0.052433	0.016785	0.016312

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

- الملحق 6 : نتائج العلاقة بين إدارة أرباح وخصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية

1- نتائج نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 23:18
Sample: 2013 2017
Periods included: 5
Cross-sections included: 20
Total panel (balanced) observations: 100

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.093678	0.055046	1.701821	0.0921
BFSIZE	0.002485	0.002955	0.840936	0.4025
BIND	-0.072543	0.077157	-0.940205	0.3495
BMEET	0.002401	0.003198	0.750945	0.4546
DUAL	0.021641	0.021985	0.984379	0.3275
DIS	-0.015850	0.030795	-0.514688	0.6080
PRO_ADMIN	0.018617	0.009634	1.932485	0.0563
R-squared	0.067947	Mean dependent var		0.076707
Adjusted R-squared	0.007814	S.D. dependent var		0.068468
S.E. of regression	0.068200	Akaike info criterion		-2.465327
Sum squared resid	0.432560	Schwarz criterion		-2.282965
Log likelihood	130.2664	Hannan-Quinn criter.		-2.391522
F-statistic	1.129947	Durbin-Watson stat		1.588098
Prob(F-statistic)	0.351173			

المصدر: مخرجات Eviews9

2- نتائج نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 23:19
Sample: 2013 2017
Periods included: 5
Cross-sections included: 20
Total panel (balanced) observations: 100

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.047899	0.181881	-0.263356	0.7930
BFSIZE	0.000519	0.006654	0.078065	0.9380
BIND	0.239067	0.213452	1.120006	0.2663
BMEET	-0.003537	0.004111	-0.860362	0.3924
DUAL	0.005560	0.043522	0.127759	0.8987
DIS	-0.126132	0.113597	-1.110348	0.2704
PRO_ADMIN	0.020266	0.012286	1.649555	0.1033

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.346448	Mean dependent var		0.076707
Adjusted R-squared	0.125653	S.D. dependent var		0.068468
S.E. of regression	0.064022	Akaike info criterion		-2.440295
Sum squared resid	0.303309	Schwarz criterion		-1.762951
Log likelihood	148.0147	Hannan-Quinn criter.		-2.166161
F-statistic	1.569095	Durbin-Watson stat		2.107397
Prob(F-statistic)	0.070641			

المصدر: مخرجات Eviews9

3- نتائج نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent variable: Y
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 06/16/19 Time: 23:27
Sample: 2013 2017
Periods included: 5
Cross-sections included: 20
Total panel (balanced) observations: 100
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.095711	0.063135	1.515978	0.1329
BFSIZE	0.001995	0.003292	0.606148	0.5459
BIND	-0.056754	0.087715	-0.647024	0.5192
BMEET	0.000753	0.003296	0.228625	0.8197
DUAL	0.024160	0.024181	0.999127	0.3203
DIS	-0.017542	0.035658	-0.491961	0.6239
PRO_ADMIN	0.018762	0.009941	1.887279	0.0622

Effects Specification

Cross-section random		SD		0.022470
Idiosyncratic random				0.054022
				Rho
				0.1097
				0.8903

Weighted Statistics

R-squared	0.057441	Mean dependent var		0.060343
Adjusted R-squared	-0.003369	S.D. dependent var		0.064791
S.E. of regression	0.064900	Sum squared resid		0.391720
F-statistic	0.944593	Durbin-Watson stat		1.721291
Prob(F-statistic)	0.467254			

Unweighted Statistics

R-squared	0.063999	Mean dependent var		0.076707
Sum squared resid	0.434392	Durbin-Watson stat		1.552201

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

الملحق 7: نتائج اختبار LM

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
(all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.472616 (0.4918)	0.022797 (0.8800)	0.495412 (0.4815)
Honda	0.687471 (0.2459)	-0.150986 --	0.379352 (0.3522)

الفهرس

قائمة الفهرس

الصفحة	العنوان
III	الإهداء.....
IV	الشكر.....
V	الملخص.....
VI	قائمة المحتويات.....
VII	قائمة الجداول.....
VIII	قائمة الأشكال.....
IX	قائمة الإختصارات.....
X	قائمة الملاحق.....
أ	المقدمة.....
الفصل الأول: الأسس النظرية والتطبيقية لتأثير هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على ممارسة سياسة إدارة الأرباح	
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: الأسس النظرية لحوكمة الشركات وسياسة إدارة الأرباح.....
3	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات.....
3	أولاً: مفهوم حوكمة الشركات.....

4	ثانيا: أهمية حوكمة الشركات.....
4	ثالثا : أهداف حوكمة الشركات.....
5	رابعا : آليات حوكمة الشركات.....
8	المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لسياسة إدارة الأرباح.....
9	أولا: مفهوم إدارة الأرباح.....
10	ثانيا: دوافع إدارة الأرباح
11	ثالثا: طرق ممارسات إدارة الأرباح.....
12	رابعا: نماذج قياس وتقدير إدارة الأرباح.....
15	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....
15	المطلب الأول: الدراسات العربية والأجنبية.....
15	أولا: الدراسات العربية
17	ثانيا: الدراسات الأجنبية.....
18	المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية ضمن الدراسات السابقة.....
19	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لتأثير هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على ممارسة سياسة إدارة الأرباح	
21	تمهيد.....
22	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....
22	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.....
22	المطلب الثاني: متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.....

22	أولاً: متغيرات الدراسة.....
23	ثانياً : قياس متغيرات الدراسة.....
25	المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة.....
26	المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.....
26	المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة.....
33	المطلب الثاني: تحليل وتفسير النتائج.....
35	خلاصة الفصل.....
36	خاتمة.....
40	المراجع.....
44	الملاحق.....
50	الفهرس.....